الأحزاب السياسية والانتخابات المحلية في الأردن (2022)... قراءة تحليلية

عريب الرنتاوي
مديرمركز القدس للدراسات السياسية

مركز القدس للدراسات السياسية
AL - QUDS CENTER For Political Studies

Microsoft

الأحزاب السياسية والانتخابات المحلية في الأردن (2022)
قراءة تحليلية

عريب الرنتاوي
مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية

في الثاني والعشرين من آذار/مارس 2022، توجه الأردنيون والأردنيات إلى مراكز الاقتراع لاختيار ممثليهم في المجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة عمان، وانتخاب رؤساء البلديات، في أول انتخابات محلية، تُجرى بعد دمج قانوني البلديات و"اللامركزية" في قانون واحد، حيث أدلى كل ناخب وناخبة، بثلاثة أوراق: واحدة في صندوق خاص باختيار رئيس البلدية، وثانية لاختيار أعضاء المجالس البلدية أو مجلس أمانة عمان وثالثة لاختيار أعضاء مجالس المحافظات.

بلغ العدد الإجمالي لأصحاب الحق في الاقتراع 4599602 ناخب وناخبة، ممن استوفوا الشروط للمشاركة تصويتاً في الاستحقاق الانتخابي، بلغت نسبة الذكور منهم 47 بالمئة، في حين كانت نسبة الإناث حوالي 53 بالمئة، ووفقاً للفئات العمرية فقد لوحظ أن نسبة الشباب من الفئة العمرية (35 سنة فما دون) قد بلغت 44 بالمئة، وقد شاركت نسبة مماثلة تقريباً (43 بالمئة) منهم في التصويت يوم الاقتراع، وتلكم إشارة ذات دلالات إيجابية.

بلغ عدد المترشحين لانتخابات مجالس المحافظات على مستوى المملكة 1016 مرشحاً، يتنافسون في 158 دائرة انتخابية، على شغل 230 مقعداً مخصصة بالانتخاب بالإضافة إلى 59 مقعداً مخصصاً للكوتا النسائية (82 معقداً بالتعيين)...منهم 865 من الذكور (85 بالمئة) و151من الاناث، وبنسبة 15 بالمئة، أمّا عدد المترشحين من الفئة العمرية الشابة (ما دون 35 سنة)، فقد بلغ 114 مترشحاً، بنسبة 11 بالمئة من إجمالي المترشحين، منهم 87 من الذكور وبنسبة 10 بالمئة من إجمالي المترشحين الذكور، و27 من المترشحات، وبنسبة تبلغ 18المئة من إجمالي المترشحات، في حين تقدمت الأحزاب السياسية وفقاً لبيانات الهيئة المستقلة للانتخاب بـ 42 مرشحاً، منهم 25 ذكوراً و17 اناثاً، في حين بلغ عدد الشباب الحزبيين المترشحين من الفئة العمرية (35 سنة فما دون) أربعة مرشحين، من بينهم شابة واحدة فقط.

DRAFT

عدد المترشحين لانتخابات مجالس المحافظات على مستوى المملكة

	اجمالي المترشحين	ذكور	إناث
اجمالي المترشحين	1016	865	151
عدد المترشحين الشباب (دون 35 سنة)	114	87	27
عدد المترشحين من الاحزاب السياسية	42	25	17
عدد المترشحين من شباب الأحزاب السياسية (دون 35 سنة)	4	3	1

أما بالنسبة للمترشحين لرئاسة البلديات، فقد بلغت أعدادهم 519 مرشحاً، يتنافسون على شغل 100 مقعد، جميعهم من الذكور ولم تترشح أنثى واحدة لهذا المنصب، من بينهم 23 مرشحاً فقط عن الفئة الشبابية (دون 35 عاما)، وبنسبة مئوية لا تتخطى الأربعة بالمئة من إجمالي أعداد المترشحين، ووفقاً لأرقام الهيئة المستقلة للانتخاب، فقد قدمت الأحزاب السياسية 36 مرشحاً، جميعهم من الذكور، ليس من بينهم مرشحاً واحداً من فئة الشباب.

عدد المترشحين لانتخابات رئاسة البلديات على مستوى المملكة

	اجمالي المترشحين	ذكور	إناث
اجمالي المترشحين	519	519	0
عدد المترشحين الشباب (دون 35 سنة)	23	23	0
عدد المترشحين من الاحزاب السياسية	36	36	0
عدد المترشحين من شباب الأحزاب (دون 35 سنة)	0	0	0

انتخابات المجالس البلدية، فقد بلغ عدد المترشحين الكلي 3005 مرشحاً ومترشحة، يتنافسون على 918 مقعداً، منها 200 معقداً مخصصة للكوتا النسائية، في 409 دائرة انتخابية... من بينهم 2328 ذكوراً (77 بالمئة) والباقي (677) إناثاً وبنسبة 23 بالمئة، وبلغت نسبة الشباب (دون 35) 10 بالمئة، حيث تقدم للمنافسة على مقاعد المجالس البلدية ما مجموعه 315 مرشحاً منهم 224 ذكوراً (71

بالمئة) و91 إناثاً (29 بالمئة) ...وقد بلغ عدد المرشحين الحزبيين 42 مرشحاً (25 ذكور و17 إناث)، منهم أربعة شباب دون سن 35، 3 ذكور وأنثى واحدة.

عدد المترشحين لانتخابات المجالس البلدية على مستوى المملكة

	اجمالي المترشحين	ذكور	إثاث
اجمالي المترشحين	3005	2328	677
عدد المترشحين الشباب (دون 35 سنة)	315	224	91
عدد المترشحين من الاحزاب السياسية	42	25	17
عدد المترشحين من شباب الأحزاب (دون 35 سنة)	4	3	1

بالنسبة لانتخابات مجلس أمانة عمان، فقد توزعت على 22 دائرة انتخابية، شارك فيها 106 مترشحين، منهم 89 ذكوراً (84 بالمئة) و17 اناثاً (16 بالمئة)، تنافسوا على ملء 22 مقعداً بالانتخاب، و6 مقاعد مخصصة للكوتا النسائية (هناك 14 مقعداً بالتعيين وتعادل ثلث المقاعد) ... وبلغ عدد المرشحين من الفئة الشبابية 9 (8 بالمئة)، منهم 8 ذكور وأنثى واحدة فقط، وساهمت الأحزاب السياسية بثمانية مرشحين ذكور، من بينهم مرشح واحد فقط، من الفئة الشبابية، ولم تتقدم بأنثى واحدة للمنافسة.

عدد المترشحين لإنتخابات مجلس أمانة عمّان على مستوى المملكة

	اجمالي المترشحين	ذكور	اثاث
اجمالي المترشحين	106	89	17
عدد المترشحين الشباب (دون 35 سنة)	9	8	1
عدد المترشحين من الاحزاب السياسية	8	8	0
عدد المترشحين من شباب الأحزاب (دون 35 سنة)	1	1	0

DRAFT

سرّ الرقم 30 بالمئة:

عدد الذين أدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراع بلغ 1363465 ناخباً وناخبة، وبنسبة مئوية لم تصل الثلاثين بالمئة (29.64 بالمئة)، وهي من أدنى نسب الاقتراع في تاريخ الانتخابات العامة الأردنية، من محلية وبرلمانية، الأمر الذي شكل مصدر قلق للسلطات والمراقبين وكافة أطراف العملية السياسية في البلاد، فهذه النسبة غير مسبوقة في تاريخ الانتخابات العامة الأردنية، وهي تعكس تفشي حالة "انعدام اليقين" حتى لدى الفئات التي ترغب بالمشاركة، بل وتمارسها فعلياً، إذ كشفت تصريحات أدلى بها رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب، عن وجود ما يقرب من 165 ألف ورقة اقتراع بيضاء، وبنسبة تزيد عن 12 بالمئة من إجمالي أصوات المقترعين، وتقل قليلاً عن أربعة بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين، في دلالة إضافية على تآكل ثقة الناخبين بالعملية السياسية وجدوى المشاركة فيها.

جدول بأعداد الناخبين والمقترعين وأصحاب الأوراق البيضاء

عدد الناخبين	عدد المقترعين	أوراق بيضاء
4599602	1363465	165000
%100	%29.64	%3.6

أحد الأسباب الرئيسة وراء هبوط معدلات الاقتراع، إنما تعود لإحجام المواطنين في محافظتي عمّان والزرقاء بشكل خاص، اللتان تتمتعان بكثافة سكانية عالية (أكثر من نصف إجمالي عدد سكان المملكة)، عن المشاركة في العملية الانتخابية، ويبين الجدول التالي معدلات الاقتراع في كل محافظة، مقارنة مع معدلات الاقتراع في الانتخابات النيابية الأخيرة (2020):

جدول مقارن بين معدلات الاقتراع في مختلف محافظات المملكة في الانتخابات المحلية 2022 والنيابية 2020

المحافظة	معدل الاقتراع في انتخابات 2022 المحلية	معدل الاقتراع في انتخابات 2020 النيابية
عمان	14.75	16.6
إربد	40.61	39.2
الزرقاء	16.96	21.8
الكرك	56,37	54.6
مأدبا	45.92	45.1
البلقاء	37.17	36.3

معان	59.35	50.2
الطفيلة	54.33	49.3
العقبة	33.21	37.8
جرش	59.45	50.9
عجلون	62.57	49.4
المفرق	61.08	45.4
المعدل العام	29.64	[1]29.9

ويتضح من الجدول السابق، أن معدلات الإقبال على التصويت في الانتخابات المحلية الأخيرة، تراجعت في ثلاث محافظات، هي عمان والزرقاء والعقبة، في حين سجلت تسع محافظات زيادة متفاوتة في أعداد المقترعين، وهذه ظاهرة متكررة، باتت تستوجب معالجات ذات طابع شامل وطويل الأجل، وتملي على الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وضع الاستراتيجيات المناسبة، لتفعيل الحياة السياسية في هذه المحافظات.

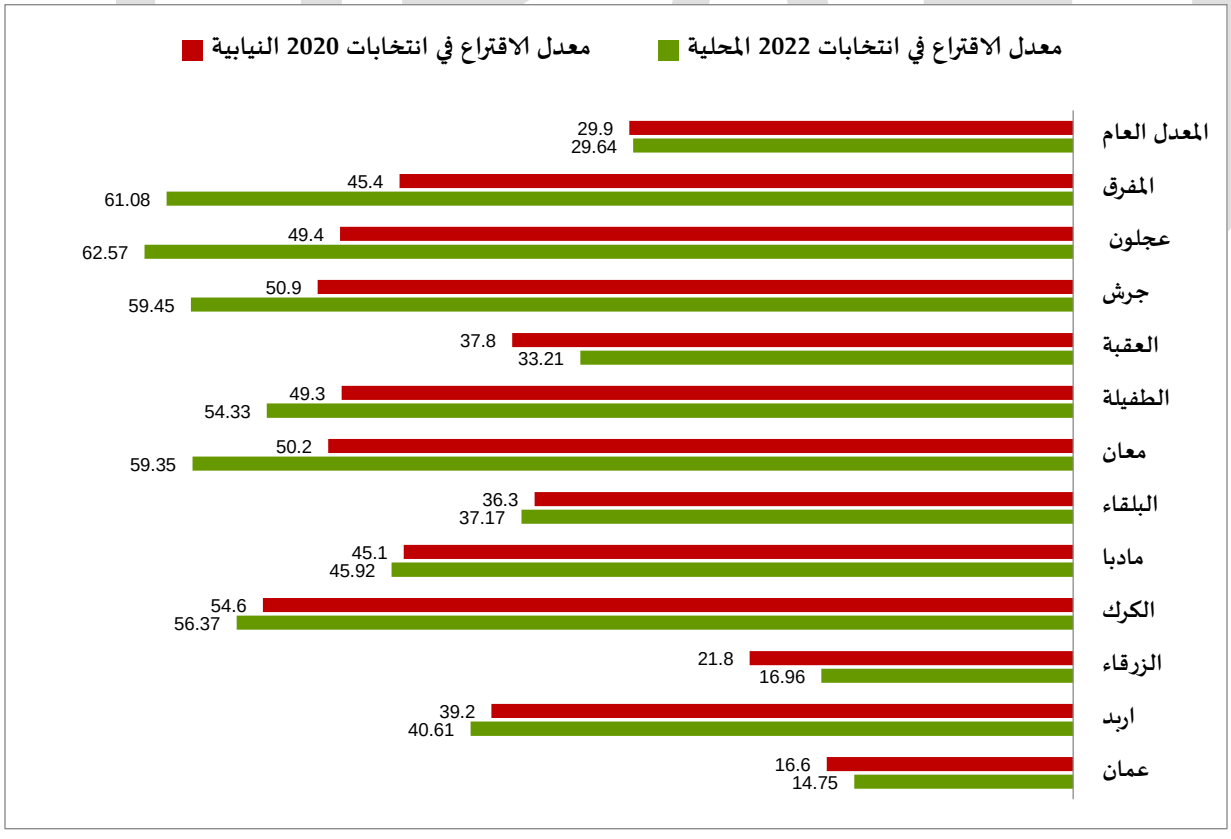

[1] النسبة بعد احتساب دوائر البادية الثلاثة

لقد حظيت قضية العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة، باهتمام مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث ووسائل الإعلام، بعد أن تكررت النسبة المتدنية للانتخابات (أقل من 30 بالمئة) مرتين في أقل من عامين، وزاد الطين بلّة، أن نسبة تصل إلى "الثلثين" أو حتى 70 بالمئة، تتكرر في العديد من المؤشرات السلبية التي تكشّفت عنها نتائج استطلاعات الرأي العام الأردني، فأكثر من ثلثي الأردنيين، لا يتابعون التطورات السياسية في بلدهم، بما فيها تلك التي تمس حياتهم ومستقبلهم مباشرة، من نوع توصيات اللجنة الملكية وتعديلات قانوني الأحزاب والانتخاب والتعديلات الدستورية، وهي النسبة ذاتها، التي تحتفظ بنظرة أكثر تشاؤماً للمستقبل، وترى أن ظروف معاشها لم تتحسن خلال السنوات الماضية، وهي ذاتها النسبة، التي لا تحتفظ بالحد المطلوب من "الثقة الاجتماعية" بما في ذلك مع الأصدقاء والجيران، وهي ذاتها الفئة، التي تحتفظ عادة بأدنى درجات الثقة بالحكومات ومجالس النواب والأحزاب السياسية، الأمر الذي يجعل العزوف عن المشاركة في الانتخابات، وجهاً من وجوه ظاهرة أعمق وأخطر، تتعلق بفجوة الثقة بين المسؤولين وصناع القرار في الدولة والمجتمع من جهة، والرأي العام بغالبيته العظمى من جهة ثانية، وفجوة الثقة هذه، كالمقص، كلما اتسعت المسافة بين شفرتيه الحادتين، كلما ازداد خطورة.

ويمكن ردّ أسباب ظاهرة العزوف بأبعادها المختلفة السابقة، والتي جرى توضيح بعض جوانبها، إلى العوامل التالية:

أولاً: تآكل الثقة بالعملية السياسية والمؤسسات المنتخبة المنبثقة عنها، من مجلس نيابي ومجالس بلدية ومجالس محافظات، فالأردنيون ينتخبون بانتظام وعلى نحو دوري متكرر، من دون أن تستحدث مشاركتهم في الاستحقاقات الانتخابية، تغييراً جوهرياً في السياسات العامة أو النهج المتبع من قبل إدارات الدولة في تدبير الشأن العام.

ثانياً: لا يزال السلوك الانتخابي لفئة وازنة من الأردنيين، محكوماً بقناعة مفادها أن نتائج الانتخابات معدّة سلفاً، ولا زالت هذه القناعة تغذي ظاهرة العزوف عن المشاركة، ولعل تجارب انتخابية تميزت بتدخل فج من قبل إدارات وأجهزة حكومية أخرى، هي المسؤولة عن تكون هذه القناعات، وبات تعبير "هندسة الانتخابات" متداولاً بكثرة، في إشارة إلى التدخلات الحكومية الرامية للتحكم بنتائج صناديق الاقتراع.

ثالثاً: ثمة من يرد أحد أسباب العزوف عن المشاركة السياسية إلى تفشي ظاهرة استخدام "المال الأسود" في العملية الانتخابية، أو ما بات يعرف بظاهرة "شراء الأصوات"، والتي تفضي بشكل أو بآخر، إلى تحديد نتائج الانتخابات، أو جزء منها، سلفاً، ولا تضمن "تكافؤ فرص المنافسة" بين

المرشحين المختلفين، وسط تساؤلات عن أسباب "تراخي" الدولة ومؤسسات إنفاذ القانون، عن مواجهة هذه الظاهرة، وما إذا كان هذا التراخي، ناجم عن ضعف في قدراتها على الرصد والمتابعة والمساءلة والمحاسبة، أم أنها نابعة من أسباب سياسية، تتمثل في رغبة جهات حكومية بإيصال شخصيات بعينها إلى مواقع القرار في المؤسسات المنتخبة.

رابعاً: عانت البلديات من ضغوط اقتصادية ومالية هائلة، أورثتها عجزاً عن توفير الخدمات المناسبة للمواطنين، الطامحين لتحسين شروط حياتهم وأحوالهم المعيشية، كما أن التعثر الذي أصاب تجربة "اللامركزية" الأردنية، أضفى مزيداً من الشكوك على جدوى المشاركة والنتائج المتوخاة منها.

خامساً: ما زال "ضعف اليقين" بجدية الدولة بمؤسساتها المختلفة، في تسجيل "اختراق" على مسار الإصلاح السياسي مهيمناً على قناعات كتلة وازنة من الأردنيين، سيما وأن الانتخابات المحلية، والبرلمانية قبل عامين، لم تنتظم في مناخات انفراج سياسي وارتفاع في سقوف الحريات، بعد سلسلة من التشريعات والممارسات التي أسهمت في التضييق على الفضاء العام، مثل التضييق على نشطاء الحراكات الشبابية ونشطاء وسائط التواصل الاجتماعية وقانون الجرائم الالكترونية، والموقف من نقابة المعلمين ونشطائها، فضلاً عمّا شهده العمل النقابي والمهني، من أشكال مختلفة من التدخلات و"الهندسات الانتخابية".

سادساً: مناخات التفاؤل التي سادت في أعقاب انتهاء "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية"، سرعان ما تبددت في ضوء التعديلات الدستورية الإضافية التي ألحقتها الحكومة بتوصيات اللجنة، والتي أفرغت السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة، من الكثير من صلاحياتها وسلطاتها، أضعفت القناعة بجدية المشروع الإصلاحي – النهضوي الأردني، كما أن الممارسات التي رافقت وأعقبت أعمال اللجنة، من اعتقالات وتضييق على نشطاء العمل العام وبعض مؤسساته النقابية والمهنية، ساهمت في تكريس هذه القناعات لدى شرائح أكبر من المواطنين.

سابعا: ومما لا شك فيه، أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة التي يعيش تحت وزرها الأردنيون والأردنيات، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية، التي تفاقمت بفعل جائحة كورونا، وتعمقت جراء الأزمة الأوكرانية، أحدثت تبدلاً في ترتيب أولويات الأسرة الأردنية، وجعلت فئات من الأردنيين، أقل اعتناءً بالمشاركة السياسية.

ثامناً: إذا كانت الأسباب الآنف ذكرها، تفسر ظاهرة تدني نسب المشاركة في الانتخابات العامة، وتنطبق بأقدار متفاوتة على مختلف محافظات المملكة وشرائحها السكانية، فإن العزوف في الدوائر الانتخابية ذات الغالبية من الأردنيين من أصول فلسطينية، تبدو ظاهرة أكثر تفاقماً، ولها أسباب

خاصة إضافية، تستلزم معالجات ذات طبيعة خاصة بهذه الدوائر، وبهذه الشريحة العريضة من المواطنين.

ولقد رأينا تدنياً كبيراً لنسبة مشاركة سكان العاصمة في انتخابات مجلس أمانة العاصمة (11.33 بالمئة) لكن ثمة أرقام ذات دلالة أكبر على تفشي ظاهرة العزوف، فمن أصل 22 دائرة انتخابية في عمان العاصمة، سجلت ثماني دوائر كبرى معدلات اقتراع (عشرة بالمئة فما دون)، وإذ سجلت بعض دوائر العاصمة، ذات البنية السكانية العشائرية معدلات إقبال مرتفعة بلغت 64 بالمئة (أُحد) و57 بالمئة (بدر الجديدة)، فإن دوائر أخرى لم تتخط فيها معدلات الإقبال حاجز الأربعة بالمئة (العبدلي)، والستة بالمئة (بسمان) والسبعة بالمئة (زهران والجبيهة)...والحقيقة أن ما ينطبق على بعض دوائر عمان، ينطبق كذلك على دوائر أخرى في محافظات أخرى.

والمؤسف حقاً، أن ظاهرة العزوف المزمن لهذه الفئة من المواطنين عن المشاركة السياسية بعامة، والانتخابية على نحو خاص، لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الحكومات المتعاقبة، ولم نلحظ وجود خطط واستراتيجيات تستهدف حفز مشاركة هذه الفئة من السكان، وبدلاً عن ذلك، رأينا تصريحات انتقادية لاذعة، وفي غير محلها، تصدر عن وزراء في الحكومة، تتهم فيه "أهل عمان" بتفضيل الخروج في نزهات يوم عطلة الانتخابات، مستغلين تحسن الأحوال الجوية، بدل التوجه إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم!

- **الأحزاب السياسية والانتخابات المحلية**

لعل المفاجأة الأبرز التي سجلتها الانتخابات المحلية 2022، تمثلت في قرار أكبر أحزاب المعارضة الأردنية، حزب جبهة العمل الإسلامي[2]، بـ"تعليق" مشاركته في الانتخابات، ولقد اختار الحزب استخدام عبارة "تعليق المشاركة" على مفردة المقاطعة، لدرء اتهامات مسبقة له بـ"السلبية" وتغليب المقاطعة على المشاركة، وهي اتهامات لطالما قوبلت بنفي الحزب والناطقون باسم "الجماعة الأم"، ثم أن الحزب كان شرع في تجهيز حملاته ولوائحه الانتخابية، قبل أن يقرر قبيل الانتخابات بأسابيع قلائل، تعليق مشاركته. أما المفاجأة الثانية في الانتخابات، فكانت في النتائج غير المسبوقة التي تحصّل عليها حزب الوسط الإسلامي، متحالفاً مع حزب المؤتمر الوطني "زمزم" في إطار ما بات يعرف بحزب "الائتلاف الوطني"، الذي تحصّل على قرابة ربع المليون صوت في الانتخابات الأخيرة، بالاعتماد على مرشحين معلنين ومضمرين، وبالتحالف مع شخصيات ذات حضور تمثيلي في الوسط العشائري الأردني، أو شخصيات ذات ماضٍ بيروقراطي مرموق.

[2] ينظر للحزب كذراع سياسية لجماعة الإخوان المسلمين "المنحلة" و"الفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية"، بموجب قرار محكمة التمييز الأردنية، في منتصف يوليو / تموز 2020

بخلاف ذلك، يمكن القول إن مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية 2022 لم تختلف عن مشاركتها في الانتخابات النيابية 2020، إلا من حيث مستوى الحماسة للمشاركة، فالأحزاب عموماً، تولي الانتخابات النيابية أهمية أكبر بكثير، من تلك التي تخص بها الانتخابات المحلية، وتلكم معضلة تفسر إلى "حد ما" أسباب ضعف مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية وتواضع حصيلتها، الأمر الذي يتعين تجاوزه، وإعادة النظر في هذه المقاربة، فالانتخابات المحلية بالنسبة للحزب السياسي، لا تقل أهمية عن الانتخابات النيابية، طالما أن المجالس البلدية ومجالس المحافظات، هي الحلقة الأولى في سلسلة الوصل بين النخب الحزبية وجموع الناخبين والمواطنين، ولطالما دللت تجارب ديمقراطية عريقة، أن طريق كثرة من الزعماء إلى رئاسة الدولة أو الحكومة، كان قد مرّ من خلال رئاسة بلديات كبرى في دولهم، حيث أظهروا خلال توليهم لهذه المواقع، جدارة عالية في تدبير الشأن العام والارتقاء بالخدمات، فكانت تجربتهم بمثابة "تذكرة دخول" إلى مواقع السلطة السيادية. لأحزاب التي شاركت في انتخابات البرلمان التاسع عشر (2020) هي ذاتها تقريباً الأحزاب التي شاركت في اختيار رؤساء وأعضاء المجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة العاصمة، والأحزاب التي عجزت عن تقديم قوائم مرشحين للانتخابات البرلمانية، عجزت بدورها عن تقديم مرشحين للانتخابات المحلية، وعددها يزيد عن ثلث عدد الأحزاب السياسية المسجلة لدى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، قبل أن تنتقل مرجعية الأحزاب وسجلها إلى الهيئة المستقلة للانتخاب بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة 2022. حتى الحزب الوحيد الذي قاطع الانتخابات البرلمانية، لأسباب سياسية معلنة، ونعني به حزب الشراكة والإنقاذ، قاطع الانتخابات المحلية للأسباب ذاتها، ومن دون إعلان رسمي، معللاً ذلك في لقاءات مع بعض قادته، بغياب الثقة بالعملية السياسية والانتخابية، واتهام السلطات بـ"هندسة الانتخابات" وإعداد نتائجها مسبقاً، مضافاً إليها هذه المرة، رفض الحزب لمخرجات ونتائج أعمال "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية"، لكن الجديد هذه المرة، أن الحزب لم يعد وحده من قرر المقاطعة، بعد أن قرر حزب جبهة العمل الإسلامي فعل ذلك، وللأسباب المعلنة ذاتها. ويبين الجدول التالي اتجاهات الأحزاب السياسية حول المشاركة في الانتخابات المحلية:

اتجاهات الأحزاب السياسية حول المشاركة في الانتخابات المحلية

أحزاب شاركت ترشيحاً وتصويتاً	33
أحزاب قاطعت العملية الانتخابية	2
أحزاب عجزت عن تقديم مرشحين	20
المجموع	55

وبخلاف التجربة في الديمقراطيات القائمة على البرلمانات متعددة الأحزاب، يجد الباحث في مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة الأردنية، من برلمانية ومحلية، صعوبة في الحصول على الأرقام والمعطيات الدقيقة عن حجم مشاركة كل حزب، وأسماء مرشحيه والقوائم التي تمثله، وثمة تفاوت في الأرقام والتقديرات – حتى الرسمية منها – حول أعداد الأحزاب المشاركة، وأسماء المرشحين والمرشحات التي ينتمون إليها والدوائر الانتخابية التي يخوضون غمار المنافسة فيها.

ففي الوقت الذي قدرت فيه الهيئة المستقلة للانتخاب أعداد الأحزاب المشاركة بـ 25 حزباً، تقول معلومات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إن عددها بلغ 33 حزباً سياسياً، وهو الرقم الأقرب للدقة، بعد سؤال الأحزاب المسجلة، حزباً حزباً، من قبل باحثي المركز، عن مشاركتهم في الانتخابات أو مقاطعتهم لها.

ويعود السبب في هذا التفاوت، إلى أن الهيئة المستقلة، لا تشترط عند تسجيل المرشحين، الكشف عن هويتهم الحزبية، أو الإقرار بوجودها أصلاً، في حين أن وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تطلب تقديم خطاب خطي من الحزب السياسي بمشاركته وأسماء مرشحيه ودوائرهم الانتخابية، أقله لغايات تقدير حجم المساهمة المالية التي تشترط خوض مرشحي الحزب تحت اسمه وشعاراته وبرنامجه، إن هو أراد التقدم للحصول على الدعم المالي المقرر بموجب نظام المساهمة المالية للأحزاب السياسية لسنة 2019.

ومن بين الأسباب التي تسهم في تعقيد هذه المشكلة، أن كثرة من الأحزاب السياسية لا تفصح عن الهوية الحزبية لمرشحيها، أو قسم منهم، وتفضل خوضهم الانتخابات بهوياتهم الاجتماعية، من عائلية وعشائرية، على اعتبار أن الهوية الحزبية للمرشح، يمكن أن تكون سبباً في انفضاض جزء من جمهوره ومؤيديه، الذين تجمعهم في الغالب، روابط قرابية واجتماعية ومناطقية، ولدى قسم منهم، "صورة سلبية" عن الأحزاب والحياة الحزبية في الأردن، كما أشارت لذلك، استطلاعات رأي عام متعاقبة أجريت في السنوات الأخيرة.

تشير المعلومات التي تحصّل عليها باحثوا المركز من مصادر الأحزاب المشاركة في الانتخابات، إلى أن 33 حزباً، خاضت الانتخابات بحلقاتها الأربع: مجالس محافظات، مجلس أمانة عمان، رؤساء بلديات وأعضاء مجالس بلدية، بـ 183 مرشحاً، من بينهم 52 مرشحة، وتشمل هذه الأرقام المرشحين والمرشحات، الذين تقدموا للانتخابات إما بهوياتهم الحزبية أو بهوياتهم العشائرية والعائلية.

أما المعلومات التي كشفت عنها وثائق الهيئة المستقلة للانتخابات فتتحدث عن مشاركة 25 حزباً سياسياً، بـ128 مرشحاً إلى مختلف المواقع من إجمالي 4646 مرشحاً لكافة هذه المواقع وبنسبة أقل من 03. بالمئة من العدد الإجمالي، منهم 8 مرشحين لمجلس أمانة عمان، و42 مرشحاً لمجالس

المحافظات، و36 مرشحاً لرئاسة البلديات، و42 مرشحاً لعضوية المجالس البلدية...فاز منهم 4 مرشحين لعضوية مجلس الأمانة، و11 لعضوية مجالس المحافظات، و10 رؤساء بلديات و14 لعضوية المجالس البلدية، وبعدد إجمالي يصل إلى 39 فائزاً من أصل 1340 فائز، وبنسبة تقل قليلاً عن 03. بالمئة كذلك.

المفارقة التي تتكشف عنها مقارنة قوائم الهيئة والوزارة للأحزاب المشاركة، أن ثمة خمسة أحزاب مدرجة في قوائم الهيئة ليست مدرجة على لائحة الوزارة، من بينها الحزب الذي سجل أعلى فوز في الانتخابات، حزب الوسط الإسلامي (وهناك أيضا أحزاب المستقبل، الأنصار، النهج الجديد والوحدة الوطنية) ...كما أن هناك 13 حزباً سياسياً مدرجاً في لوائح الوزارة لم تأت الهيئة على ذكرها، الأمر الذي يزيد المشهد تعقيداً.

مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية على مستوى المملكة[3]

المحافظة	مجالس المحافظات		رئاسة بلدية		مجالس البلدية	
	مرشحون	فائزون	مرشحون	فائزون	مرشحون	فائزون
العاصمة	11	4	0	0	3	1
اربد	10	2	6	2	9	2
الزرقاء	4	0	3	0	7	0
البلقاء	5	2	6	2	12	5
مادبا	2	0	1	1	1	1
جرش	2	1	2	0	3	1
عجلون	1	0	1	1	2	1
المفرق	0	0	5	2	1	0
الكرك	4	2	5	0	2	1
الطفيلة	0	0	0	0	1	1
معان	1	0	7	2	1	1
العقبة	2	0	0	0	0	0
المجموع	42	11	36	10	42	14

[3] الهيئة المستقلة للانتخاب

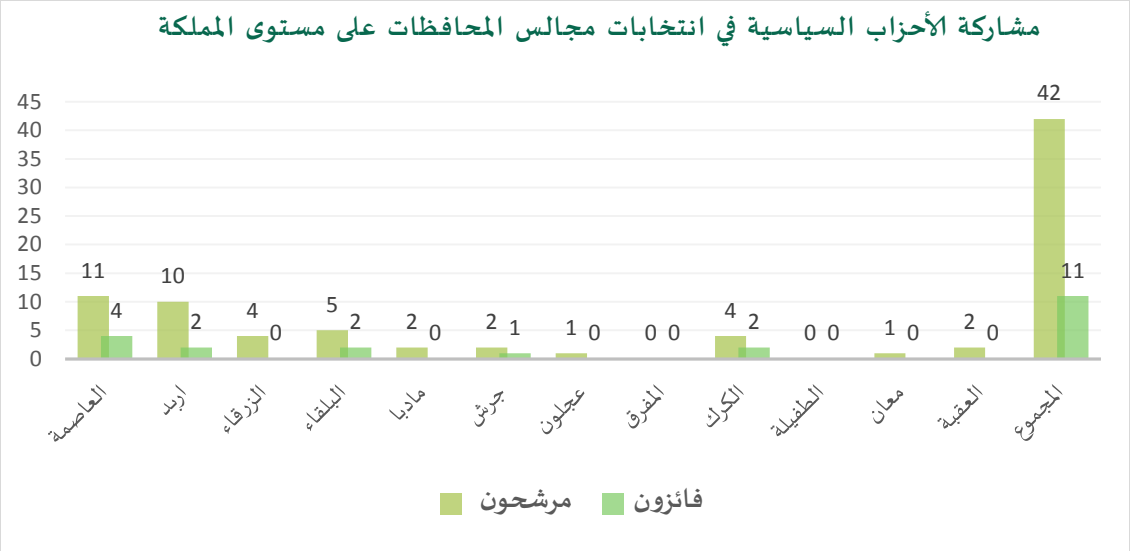
مشاركة الأحزاب السياسية في انتخابات مجالس المحافظات على مستوى المملكة
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
11 4
10 2
4 0
5 2
2 0
2 1
1 0
0 0
4 2
0 0
1 0
2 0
42 11
العاصمة
اربد
الزرقاء
البلقاء
مادبا
جرش
عجلون
المفرق
الكرك
الطفيلة
معان
العقبة
المجموع
مرشحون
فائزون

مشاركة الأحزاب السياسية في انتخابات رئاسة البلديات
على مستوى المملكة
فائزون
مرشحون
40
35
30
25
20
15
10
5
0
العاصمة
اربد
الزرقاء
البلقاء
مادبا
جرش
عجلون
المفرق
الكرك
الطفيلة
معان
العقبة
المجموع

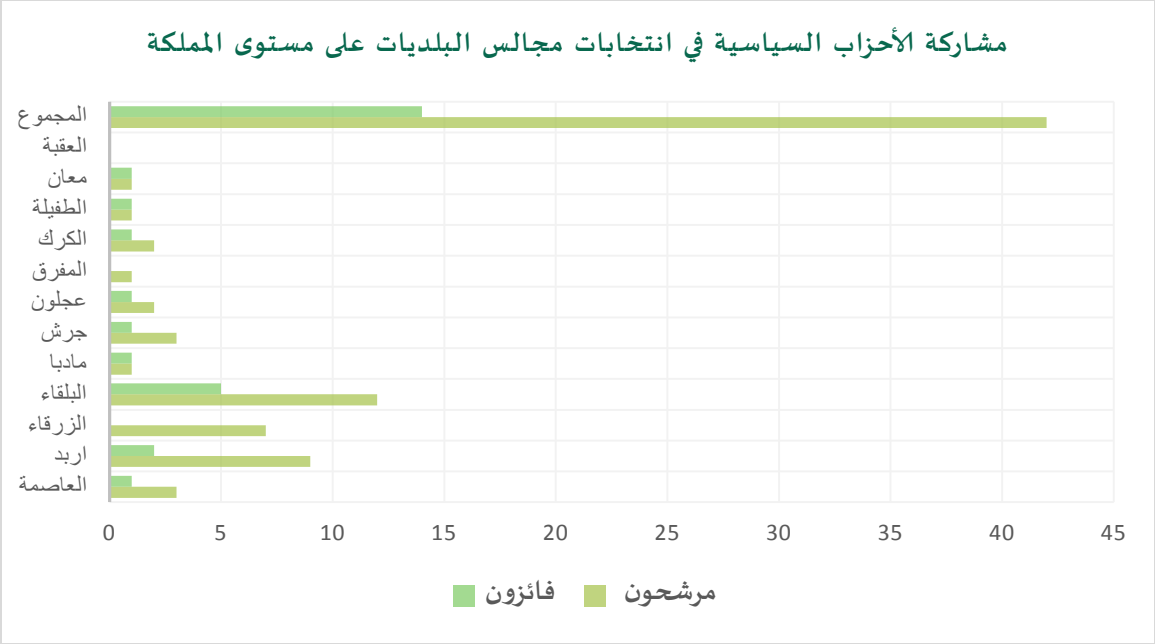

وبتوزيع المرشحين والفائزين في الانتخابات على التيارات السياسية – الحزبية الرئيسة يمكن القول إن التيار الإسلامي الوطني المحافظ، ممثلاً بحزبي "الوسط" و"زمزم" (الائتلاف الوطني) قد حصل على حصة الأسد ترشيحاً وأصواتاً ومقاعد، تليه أحزاب الوسط التي تطلق على نفسها عادة تسمية أحزاب وطنية برامجية، لتحل أحزاب اليسار والتيار القومي بتشكيلاتها المختلفة في آخر القائمة.

- التيار الإسلامي - المحافظ

حظي التيار الإسلامي – المحافظ، من خارج حزبي جبهة العمل الإسلامي وحزب الشراكة والإنقاذ، على ما يزيد عن نصف أعداد المترشحين والمترشحات، وبعدد اجمالي بلغ 97 مرشحاً، منهم 77 ذكور، و20 اناث، ويقول حزب الائتلاف في بيان صحفي إن 41 مرشحاً على قوائمه قد فازوا بالانتخابات، وبنسبة نجاح بلغت 43.%، وأنه حظي برئاسة 11 بلدية، وأن 11 من مرشحيه حصلوا على عضوية مجلس محافظة، و5 آخرين فازوا في مجلس أمانة عمّان، 14 عضوا لمجلس بلدي، وأن 9 من السيدات المترشحات على قوائمه قد فزن في الانتخابات.

وكما هو معلوم، فإن هذا التيار يضم بشكل خاص، حزب الوسط الإسلامي (84 مرشحاً، 65 ذكور و19 إناث) يليه حزب المؤتمر الوطني "زمزم" بواقع سبعة مرشحين (6 ذكور وانثى واحدة فقط)، وقد تبين بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، أن ثمة ستة مرشحين فازوا في الانتخابات التحقوا بـ

"الائتلاف الوطني"، وهو الإطار الذي سيجمع كلا الحزبين في وحدة اندماجية واحدة، وتحت الاسم المذكور.

وإذا كان فوز مرشح هذا التيار (من حزب زمزم)، برئاسة بلدية إربد الكبرى، ثاني أكبر المدن الأردنية، هو العلامة الفارقة في أداء هذا التيار، بل وفي الانتخابات المحلية بمجملها، إلا أن نتائج أخرى، لا تقل أهمية، قد سجلت في رصيده كذلك، إذ تبين أن للحزب مرشحين غير معلنٍ عن هويتهم الحزبية، وإلا كيف لنا تفسير حصوله على 41 مقعداً في الوقت الذي تقول فيه الهيئة المستقلة للانتخاب إن إجمالي عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية مجتمعة بلغ 39 مقعداً فقط، وأنه حصل على رئاسة 11 بلدية، في الوقت الذي تقول فيه الهيئة أن الحزبيين فازوا برئاسة عشر بلديات فقط، وأنه حظي بعضوية 5 أعضاء في مجلس أمانة العاصمة، في الوقت الذي تكشف فيه أرقام الهيئة عن فوز أربعة حزبيين فقط في عضوية هذا المجلس.

وبلغ عدد الأصوات التي تحصّل عليها هذا التيار ما يقرب من ربع مليون (241622) صوتاً، وبحساباتنا التي تشمل الفائزين والخاسرين، ومن هم أعضاء في الائتلاف من خارج الحزبين المكونين، فقد حصل التيار على 247214، ناخباً وناخبة، وبنسبة تزيد عن 18 بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين والناخبات البالغ 1363465 صوتاً.

وبالمقارنة مع الانتخابات النيابية الأخيرة (2020)، فقد بلغ إجمالي الأصوات التي تحصل عليها حزب الوسط الإسلامي 49349 صوتاً، بنسبة 3.56 بالمئة، في حين حصل حزب زمزم على 17,053 وبنسبة 1.23 بالمئة فقط، أي أن إجمالي الأصوات التي تحصل عليها الحزبان المكونان لهذا التيار، لم تتعد 66402 صوتاً، وبنسبة مئوية تقل عن خمسة بالمئة (4.79 بالمئة) من إجمالي الأصوات، فما الذي حصل حتى ارتفعت حصيلة هذا التيار بما يقرب من الأربعة أضعاف، في غضون عامين، وكيف أمكن لهذا التيار أن يحصد كل هذه المكاسب؟

في معرض تفسير ظاهرة النجاح غير المسبوق للتيار الإسلامي – المحافظ، يعزو أنصاره السبب إلى نجاح هذا التيار في بناء شراكات وتحالفات مع شخصيات اجتماعية تحظى بنفوذ قبلي وبيروقراطي وازن في مناطقها ودوائرها الانتخابية، وأن التيار عمل جاهداً على إدارة حملاته الانتخابية بكل كفاءة واقتدار، ومن الصعب تماماً على المراقب أو الباحث الاستنتاج بأن القاعدة السياسية لهذا التيار قد بلغت هذا الحجم والاتساع، إذ حتى في الانتخابات النيابية السابقة، أظهرت دراسة أعدها مركز

القدس للدراسات السياسية أن أحد أسباب فوز تيار "الوسط الإسلامي" بما فاز به من مقاعد وأصوات، إنما يعود أساساً إلى هذا "تكتيكاته الانتخابية"، بدلالة أن معظم مرشحي الحزب ومترشحاته، لم يشهروا هويتهم الحزبية، بل أن معظمهم لم يدخل سجلات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أو الهيئة المستقلة للانتخاب بصفتهم الحزبية، حتى أن الفائز الأبرز عن هذا التيار برئاسة بلدية الكبرى، لم يعمل على التقدم في حملاته الانتخابية، بهويته الحزبية، وإن كان كما قال، لم يخف هذه الهوية، وأنه آثر أن يكون مرشحاً ممثلاً لطيف أوسع من القوى السياسية والاجتماعية في المحافظة.

وفي تفسير ثانٍ لهذه النتائج، يمكن القول إن الانتخابات المحلية، بخلاف البرلمانية، تتراجع فيها السياسة وتتقدم عليها السياسات والخدمات، وأن من حسن إدارة الحملات الانتخابية فيها، اختيار المرشحين الأكثر قدرة على توفير الخدمات لدوائرهم وأبنائها وبناتها، والأكثر قرباً من هموم واهتمامات القواعد الاجتماعية – الشعبية والأكثر تمثيلاً لها، وتقول مصادر قيادية في هذا التيار، أنهم أحسنوا الاختيار هذه المرة، وتحالفوا، أو أدخلوا إلى قوائمهم، من لديه مثل هذه المواصفات من أبناء المناطق المختلفة.

وثمة تفسير ثالث لهذا التضخم في حجم المنجزات التي سجلها هذا التيار، تتداوله أحزاب سياسية، معارضة بخاصة، ومراقبون مستقلون، ويتحدث عن رغبة جهات حكومية نافذة، في "تصعيد" هذا التيار، للتعويض عن "مقاطعة" حزب جبهة العمل الإسلامي للانتخابات من جهة، وربما ليكون بديلاً "إسلامياً" أكثر اعتدالاً وأكثر اقتراباً من مؤسسات الدولة وسياساتها الرسمية عموماً من جهة ثانية.

أياً يكن من أمر، فإن التحدي الذي يواجه الحزب الجديد الناشئ عن ائتلاف "الوسط" و"زمزم" إنما يتمثل في بذل جهود كثيفة لضمان الانسجام والتوافق في أداء مرشحيه الفائزين في الانتخابات مع برنامج الحزب السياسي وأن يتحرك الجميع في مواقعهم الجديدة، بوصفهم ممثلين لمرجعية سياسية – حزبية واحدة، فقد سبق للحزب أن عجز عن تشكيل كتلة وازنة ومنسجمة في المجالس النيابية الأخيرة، بالنظر لاختلاف مشارب ومرجعيات من احتسبهم عليه من الفائزين بفضل هوياتهم الاجتماعية وليس بهوياتهم الحزبية.

DRAFT

- **الأحزاب اليسارية والقومية**

ويضم هذا التيار، ثلاثة أحزاب قومية هي حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث التقدمي الأردني، وحزب الحركة القومية، وأربعة أحزاب يسارية هي الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي "حشد" وحزب الوحدة الشعبية"، وتلتقي الأحزاب الستة المذكورة تحت مظلة "ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية"، أما الحزب اليساري الرابع، فهو الحزب الديمقراطي – الاجتماعي، الذي لا ينضوي تحت مظلة هذا الائتلاف، وله طروحاته الخاصة.

خاضت الأحزاب اليسارية والقومية الانتخابات المحلية بـ 19 مرشحاً، 10 ذكور و8 إناث، فاز منهم خمسة مرشحين لعضوية المجالس البلدية، ليس من بينهم رئيس بلدية واحد، وحصلوا مجتمعين على 12216 صوتاً، وبنسبة مئوية تقل عن واحد بالمئة (0.89 بالمئة)، وبعض المرشحين والفائزين في الانتخابات على قلتهم، خاضها بعباءة محلية وعشائرية، ولم يخضها تحت رايات وشعارات حزبية.

في الانتخابات النيابية السابقة، حظي هذا التيار بما مجموعه 18816 صوتاً في جميع الدوائر الانتخابية التي شارك فيها، وشكلت في حينه، ما نسبته 1.36 بالمئة من إجمالي الأصوات...ولقد لوحظ أن حزبين يساريين من أحزاب هذا التيار، لم يتقدما بأي من المرشحين باسميهما، وهما الحزب الشيوعي الأردني وحزب الوحدة الشعبية اللذان سبق لهما أن شاركا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

والحقيقة أنه لا جديد مفاجئ في نتائج هذا التيار، ويمكن تفسير سبب تراجعه في الانتخابات المحلية قياساً بالبرلمانية، إلى سببين اثنين: الأول؛ ضعف اهتمام هذه الأحزاب بالعمل البلدي والمحلي عموماً، وغلبة الشعار والموقف السياسي على أنشطتها عموماً...والثاني؛ غياب حزبين من أصل سبعة أحزاب شاركت في الانتخابية النيابية ولم تشارك في المحلية، برغم عدم إعلانها مقاطعة الانتخابات أو تعليق المشاركة فيها، كما هو الحال بالنسبة لحزبي "الشراكة والإنقاذ" و"جبهة العمل الإسلامي".

- **الأحزاب الوسطية**

خاض 26 حزباً سياسياً مصنفاً على الأحزاب التي تطلق على نفسها أحزاباً وسطية/وطنية/ برامجية، الانتخابات بـ 68 مرشحاً منهم 45 ذكوراً و23 إناثاً...ثمانية منها خاضت الانتخابات بمرشح واحد فقط، وعشرة بمرشحين اثنين، واثنين بثلاثة مرشحين، واثنين آخرين بأربعة مرشحين، وحزب

واحد بخمسة مرشحين، وآخر بستة مرشحين، وحزب بسبعة مرشحين، وأكثرها ترشيحاً حزب واحد بثمانية مرشحين فقط.

فاز لهذه الأحزاب مجتمعة، 21 مرشحاً، بينهم رؤساء ثلاث بلديات، والباقي أعضاء في مجالس البلديات والمحافظات، وحصدت ما مجموعه 147016 صوت، بما نسبته 10.7 بالمئة من الأصوات، وجاءت نتائجها متقاربة مع حصادها في الانتخابات النيابية الأخيرة، والتي بلغت ما مجموعه 131770 صوتاً وبنسبة مئوية مقاربة.

وثمة تفاوت كبير في أوزان وأحجام هذه الأحزاب، تجلى في نتائج آخر انتخابات عامة ... حزب الميثاق الوطني (حديث التشكل) حصل على ما يقرب من 39 ألف صوت، وحظي برئاسة بلديتين، في حين لم يحصل حزب الاتجاه الوطني سوى على 132 صوتاً فقط ...وفي الانتخابات النيابية السابقة، حظي حزب الجبهة الأردنية الموحدة على ما يقرب من 24 ألف صوت، في حين حصل أقلها تمثيلاً، حزب الراية الأردنية، على 14 صوتاً فقط.

ويُظهر الجدولان التاليان، عدد الأصوات التي تحصّل عليها كل تيار سياسي حزبي مشارك في الانتخابات بالمقارنة مع الانتخابات البرلمانية عام 2020 كما في الجدول الأول، في حين يظهر الجدول الثاني مشاركة كل حزب سياسي في الانتخابات المحلية، وفقاً لعدد مرشحيه والفائزين منهم، بالاستناد لمعطيات الهيئة المستقلة للانتخابات:

جدول يبين عدد الأصوات التي حصلت عليها التيارات الحزبية الأردنية
في الانتخابات المحلية 2022 والنيابية 2020

حصاد التيارات السياسية / الحزبية في انتخاب 2022 المحلية و2020 النيابية

التيار	انتخابات 2022 المحلية	انتخابات 2020 النيابية
التيار الإسلامي المحافظ[4]	241622	66402
التيار اليساري - القومي[5]	12216	18816
الأحزاب الوسطية – البرامجية[6]	147016	131770

[4] من دون احتساب الحزبين المقاطعين: حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الشراكة والإنقاذ، والمعني هنا حزب الوسط الإسلامي وحزب المؤتمر الوطني "زمزم" اللذان توحدا في إطار حزب الائتلاف الوطني مؤخراً.

[5] لم يشارك فصيلان يساريان في الانتخابات المحلية هما: الحزب الشيوعي الأردن وحزب الوحدة الشعبية

جدول بأعداد المرشحين عن الأحزاب المشاركة في الانتخابات المحلية[7]							
الرقم	الحزب	محافظات	رئاسة بلدية	مجلس بلدي	مجلس أمانة عمان	المجموع الكلي	
						ذكور	إناث	المجموع
.1	الوسط الإسلامي	21	29	27	7	65	19	84
.2	"زمزم"	1	0	1	0	2	0	2
.3	الحركة القومية	1	0	0	0	1	0	1
.4	البعث التقدمي	0	1	0	0	1	0	1
.5	البعث الاشتراكي	1	0	1	0	2	0	2
.6	ديمقراطي – اجتماعي	0	0	3	0	1	2	3
.7	الشورى	3	0	0	1	2	2	4
.8	العدالة والإصلاح	2	0	0	0	1	1	2
.9	الاتحاد الوطني	2	0	0	0	2	0	2
.10	المستقبل	1	0	0	0	1	0	1
.11	الأنصار	1	1	2	0	2	2	4
.12	الحرية والمساواة	1	0	0	0	1	0	1
.13	الشعلة	1	0	0	0	0	1	1
.14	الطبيعة	1	0	0	0	0	1	1
.15	المواطنة	1	0	0	0	0	1	1
.16	المساواة	1	0	0	0	1	0	1
.17	نبض الوطن	2	0	0	0	1	1	2
.18	الميثاق الوطني	1	4	0	0	5	0	5
.19	الحياة	0	1	1	0	2	0	2
.20	الاتجاه الوطني	0	0	2	0	1	1	2
.21	الأردن بيتنا	0	0	1	0	0	1	1
.22	النداء	0	0	1	0	0	1	1
.23	النهج الجديد	0	0	1	0	1	0	1
.24	الوطني الأردني	0	0	1	0	1	0	1
.25	الوحدة الوطنية	1	0	1	0	1	1	2
المجموع الكلي		42	36	42	8	94	34	128

[6] تبدلت خريطة الأحزاب الوسطية خلال العامين الفائتين، دخلت أحزاب وخرجت أخرى، لكن هذا التيار حافظ على وزنه الانتخابي تقريباً

[7] المعلومات مستقاة من الهيئة المستقلة للانتخاب وتشمل 25 وعشرين حزباً سياسياً، وفقاً لكشوف الهيئة

- **أحزاب غير مقاطعة وغير مشاركة**

وفقاً لموقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، فإن عدد الأحزاب السياسية المسجلة بلغ عند إجراء الانتخابات 55 حزباً سياسيا، شارك منها في الانتخابات على أبعد تقدير، 33 حزباً سياسياً، وقاطعها حزبان اثنان، ما يعني أن 20 حزباً سياسياً، لم تشارك في الانتخابات، لأسباب تتعلق بحداثة تشكيل سبعة منها، تأسست قبيل إجراء الانتخابات المحلية، في حين عجزت بقية الأحزاب عن تقديم مرشحين للانتخابات، وهذه ظاهرة متكررة، وفي تزايد، إذ سبق لستة أحزاب سياسية أن أحجمت، أو عجزت، عن تقديم مرشحين عنها للانتخابات النيابية عام 2020، من دون أن يكون لها قرار بمقاطعة الانتخابات أو تعليق المشاركة فيها.

وتعكس هذه الظاهرة التي تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات خلال أقل من عامين، وجود عدد كبير من الأحزاب غير الجدية، التي يعكس تشكيلها ما يمكن وصفه ظاهرة "استسهال" فكرة تشكيل الحزب السياسي، دون أن تكون هذه الفكرة، مرتبطة بمشروع سياسي أو ببرنامج ورؤية، أو برغبة في العمل بعيد الأجل، لتعزيز الحياة الحزبية في البلاد، وغالبية هذه الأحزاب، يجري تشكيلها بدافع من الرغبة الشخصية لعدد محدود من مؤسسيها، في تسجيل حضور سياسي، كيفما اتفق، أو لإشباع حاجة تتعلق بالمكانة الاجتماعية والسياسية لهذا النفر من المؤسسين.

- **الأحزاب المقاطعة**

تضمن بيانٌ للمكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي[8]، عرضاً مسهباً للأسباب التي حدت بالحزب إلى تعليق مشاركته في الانتخابات المحلية، ورد قرار التعليق إلى ما اعتبره "تراكماً للممارسات السلبية من قبل الجانب الرسمي واستمرار نهج الإقصاء والتضييق والاستهداف السياسي، بما يقوض البيئة المناسبة للمشاركة السياسية"، وأضاف الحزب، أنّ ذلك فاقم من "الشعور بخيبة الأمل والخذلان العام لدى الوجدان الجمعي للشعب الأردني ومنهم قواعد الحزب".

واعتبر المكتب التنفيذي، أنّ "ما تشهده الساحة المحلية من ممارسات يعيد إلى الأذهان المناخ الذي سبق انتخابات عام 2007 وانتخابات عام 2020 التي شهدت تلاعباً صارخاً بالإرادة الشعبية عبر هندسة نتائج الانتخابات وتزويرها، مما جعل من تلك الانتخابات عبئاً على النظام والدولة والمجتمع وفاقم من حالة الاحتقان الشعبي وفقدان الثقة بمؤسسات الدولة".

[8] بيان الحزب في 25 يناير /كانون الثاني 2022

وتابع الحزب في بيانه قائلاً إنّ "نهج الحزب عبر تاريخه وتاريخ الحركة الإسلامية يقوم على المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية وغيرها تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا" مؤكداً أن الحزب كان على الدوام حريصاً على فتح باب الحوار مع أي من مكونات الوطن، سواءً القوى والأحزاب والشخصيات الوطنية والعشائرية أو الجهات الرسمية، بما في ذلك المشاركة في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية أملاً في إحداث نقلة في القوانين والممارسات الناظمة للحياة السياسية في الأردن، ولو بشكل تراكمي".

لكن الحزب رأى أنّ "الجانب الرسمي وبدلاً من تكريس حالة من المناخ الإيجابي التي حاول أن يشيعها بعد صدور مخرجات اللجنة الملكية التي وافقنا على بعضها ورفضنا البعض الآخر منها، إلا أنه عمد إلى تمرير تعديلات دستورية تلتف على هذه المخرجات وتتصادم مع مكتسبات الشعب الأردني وتغير من شكل النظام السياسي نحو الملكية المطلقة وتقويض الولاية العامة للحكومة ".

أما خصوم الحزب، وبعض المراقبين والمتابعين للتطورات داخل الحركة الإسلامية الأردنية، وفي مقدمتها "جماعة الإخوان المسلمين"، فقد ردّوا قرار "تعليق المشاركة" إلى وجود خلافات حادة داخل صفوف الحزب، بين فريق يدعو للمقاطعة وفقاً للأسباب التي بينها البيان سابق الذكر، وفريق ثانٍ يرى أن مصلحة الحزب والجماعة، تكمن المشاركة في الانتخابات بالاستناد إلى الخبرات المستمدة من تجارب المقاطعة السابقة، وسط خشية لدى الفريقين معاً، من أن الحزب ومرشحيه، سيتعرضون لحملة استهدافات من قبل بعض دوائر الدولة ومؤسساتها، بهدف منعهم من تحقيق النتائج التي تنسجم مع حجم نفوذهم وتمثيلهم...وفي مطلق الأحوال، فلم تكن لدى الحزب رهانات كثيرة حول النتائج المرجوّة من الانتخابات، طالما أن التوتر وانعدام الثقة هما السمة العامة لعلاقته بمؤسسات الدولة وأجهزتها.

حزب الشراكة والإنقاذ، لم يجد حاجة لإصدار بيان يعلن في عن مقاطعته الانتخابات المحلية، باعتبار أن المقاطعة، تأتي من باب تحصيل الحاصل، بعد مقاطعته الانتخابات النيابية 2020 من جهة، وموقفه الانتقادي من مخرجات "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية" من جهة ثانية، وقد لوحظ مؤخراً أن منسوب الثقة لدى الحزب بجدوى وجدية العملية السياسية التي تقودها مؤسسات الدولة، في تراجع مضطرد، وأن الحزب يرفع من منسوب خطابه السياسي المعارض للنظام السياسي الأردني، ويقترب من الائتلاف مع حراكات وجهات وشخصيات سياسية، محسوبة على أقصى المعارضة في الطيف السياسي الأردني.

مقترحات وتوصيات

تجربة مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية الأخيرة، حافلة بالدروس والخلاصات التي يمكن من خلالها أخذ العبرة للانتخابات القادمة، سيما وأن البلاد تنتظر استحقاقاً انتخابياً هاماً العام المقبل أو الذي يليه، ولا يتعين أن تمر هذه التجربة من دون وقفة عند أهم التوصيات والمقترحات التي يتعين تعميمها للإفادة منها، من قبل مختلف الأطراف واللاعبين على المسرح السياسي والاجتماعي، سواء كانت الحكومة بدوائرها وأجهزتها المختلفة، أو الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

- توصيات للحكومة ومجلس الأمة

أولاً: على الحكومة ومجلس الأمة، العمل على ترجمة الأهداف الثمانية والتوصيات الواحدة والستين التي انتهت إليها "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية" والمرتبطة بتطوير الإدارة المحلية، والتي تدور في غالبيتها حول التنمية المستدامة والرقابة الشعبية والنزاهة والاستقلالية والتماسك المجتمعي والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون والمساءلة والشفافية والمشاركة العامة.

ثانياً: المسارعة إلى تعديل وتطوير التشريعات ذات الصلة، والأخذ بنظر الاعتبار ما ورد في توصيات اللجنة المذكورة من قواعد توجيهية، كانت قد صدرت بعد إحالة قانون الإدارة المحلية إلى مجلس النواب، ومن بينها قانون الإدارة العامة وقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية، وقانون الملكية العقارية، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون رخص المهن وغيرها من قوانين ذات صلة، وأنظمة وتعليمات مشتقة منها.

ثالثاً: على الحكومة المسارعة لتزويد مجالس المحافظات بكل ما تحتاجه من خدمات لوجستية وفنية واستشارية في شتى مجالات عملها، والوفاء بالتزاماتها لناحية تقديم الموازنات المقرة في مواقيتها ومن دون عرقلة بيروقراطية أو تأخير، لتمكين هذه المجالس من أداء دورها، ولتعزيز ثقة المواطن بتجربة "اللامركزية".

رابعاً: على الحكومة أن تعكف على تنظيم مبادرات لمساعدات البلديات على التخلص من مديونيتها وزيادة مواردها وترشيد وترشيق إنفاقها، مع كل ما يتطلبه من إجراءات رقابية ومحاسبة ومساءلة شفافة، والتفكير بخطط وبرامج لدعم إمكانيات الإدارات المحلية

خامساً: الحكومة مطالبة بتكثيف رسائلها التحفيزية للمواطنين لزيادة مشاركتهم في الحياة السياسية والعامة، بما فيها الانتخابات العامة من محلية ونيابية، وأن ترفقها برسائل طمأنينة حول سلامة المشاركة بوصفها حقاً وواجباً وطنيين، على أن ترفق أقوالها بالأفعال.

سادساً: على الحكومة بإداراتها وأجهزتها المختلفة، أن تعمل من دون تردد أو إبطاء أو خوف، على فتح المجال العام لمزيد من المشاركة، بضمان حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام، وتمكين المؤسسات

المدنية والحزبية من ممارسة أنشطتها من دون إعاقة أو تعطيل، وأن تتخذ من إجراءات بناء الثقة ما يكفي لترميم الفجوة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، من خلال الإفراج عن معتقلي الرأي ونشطاء الحراكات ووسائل التواصل الاجتماعي، وحل قضية "نقابة المعلمين" العالقة، إذ من دون خطوات ملموسة من هذا النوع، يصعب على المواطنين والنشطاء، التصديق والثقة، بأن الأردن سائر على طريق لا رجعة عنه، نحو اصلاح سياسي حقيقي، غير مجزوء ولا انتقائي.

سابعاً: على الدولة بمؤسساتها المختلفة، أن تقف ملياً أمام "خزان" الأفكار والتوصيات التي انتهت الأوراق النقاشية الملكية وتوصيات اللجان والمبادرات الإصلاحية، وآخرها "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية" من أجل تكريس المواطنة الفاعلة والمتساوية وترجمة مبادئ وقيم العدالة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، وتعزيز اللحمة الوطنية والهوية الوطنية الأردنية الجامعة، وتشجيع مختلف المواطنين على المشاركة، بصرف النظر عن مرجعياتها ومشاربهم، أصولهم ومنابتهم، في إطار السعي لدولة مدنية – ديمقراطية، تقف على مسافة واحدة من جميع أبنائها وبناتها، من دون تمييز على أي أساس، وتحفظ لجميع كياناتها ومكوناتها السياسية والاجتماعية، المدنية والحزبية، حقوقها وحرياتها.

ثامناً: إن معالجة ظاهرة العزوف عن المشاركة في الدوائر الأقل إقبالاً على المشاركة السياسية والانتخابية، تستوجب الأخذ بِحُزَمٍ من الإجراءات والسياسات، بعضها على المدى المباشر والقصير، وبعضها الآخر على المدى المتوسط والطويل....على المدى المباشر، يتعين على الدولة بمختلف مؤسساتها، وضع الخطط والبرامج التي تبعث برسائل تحفيزية مقرونة برسائل التطمين الضرورية لهذه الفئة من المواطنين لحثهم على المشاركة، كما أن الدولة بمؤسساتها المختلفة، مطالبة بفتح الأبواب أمام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في نشر التوعية وحث المواطنين في هذه الدوائر على المشاركة السياسية من دون قيود أو عوائق....أما على المدى الأبعد، فالمعالجة وطنية بامتياز، وتتمحور حول المشروع الإصلاحي – النهضوي، مشروع دولة المواطنة المدنية الديمقراطية، فلا معالجات أو حلول لمعضلات أي فئة من المواطنين، خارج المشروع الوطني – الديمقراطي الأعم والأشمل.

- **توصيات للأحزاب السياسية**

أولاً: على الأحزاب السياسية التخلي عن "نظرة مضمرة" تستصغر الانتخابات المحلية عملياً وتعلي من شأنها لفظياً، فالمجالس البلدية ومجالس المحافظات، هي الحلقة في سلسلة التواصل بين النخب الحزبية وجموع المواطنين، ومن يفشل في تثبيت حضور فاعل في هذه المجالس، يعجز عن تقديم نموذج مقنع لمواطنية عن قدرة الحزب السياسي على الاضطلاع بمسؤولية تقديم الخدمة وتعزيز التنمية، ولطالما كان العمل على المستوى المحلي، طريق الحزب السياسي وقادته، للوصول إلى قبة البرلمان وسدة الحكم والحكومة

ثانياً: على الأحزاب أن تضع نصب أعينها وفي صدارة أولوياتها، مهمة التحضير للانتخابات العامة طوال الوقت، وليس في الأسابيع الأخيرة التي تسبق الاستحقاقات الانتخابية، فمهمة اختيار أنسب المرشحين، وإعداد البرامج وتجهيز "الماكينات" الانتخابية، ودراسة توازنات القوى السياسية والاجتماعية في الدوائر الانتخابية، هي مهمة مستدامة للحزب، قبل الانتخابات وبعدها، وليست موسماً قصيراً يمتد لبضعة أشهر أو أسابيع فقط.

ثالثاً: على الأحزاب السياسية أن توسع دائرة تحالفاتها السياسية والاجتماعية، فالانتخابات المحلية، لها "خصوصياتها" النابعة من طبيعتها، حيث تتقدم أولويات تقديم الخدمة على الرؤى والشعارات السياسية، ويتطلع الناخبون لاختيار من يرونه الأقدر على خدمتهم، وليس إلى خلفياتها الفكرية والعقائدية، وأثبتت التجربة أن إدماج عدد من القيادات الاجتماعية المحلية على قوائم الحزب السياسي، يمكن أن تعزز فرصه وحضوره، وتعظم احتمالات فوزه

رابعاً: على الأحزاب السياسية التي تختار الاعتماد على مرشحين من خارج صفوفها بناء على "ثقلهم" الاجتماعي أو مكانتهم البيروقراطية السابقة، أن تعمل بعد فوزها في الانتخابات، على إدماج هؤلاء في رؤيتها وبرنامجها، وتقديم المساندة لهم لأداء وظائفهم من ضمن رؤية الحزب وعلى خلفية برامجه الاقتصادية والاجتماعية، فلا يجوز أن يتصرف المرشحون المُدّعى انتماءهم لهذا الحزب أو ذاك، بصورة مستقلة، ولنا في تجربة عجز بعض الأحزاب التي تمكنت من إيصال نواب إلى قبة البرلمان، وأخفقت في تحويلهم إلى كتلة وازنة، تحمل شعاره وبرنامجه ورؤاها، الدرس والعبرة، ولا يصح بحال أن تتكرر التجربة مع المجالس البلدية ومجالس المحافظات ومجلس أمانة العاصمة...لا ضير في وصول مرشحين غير معلن عن هويتهم الحزبية، لكن المشكلة ستكمن في إخفاق الحزب في إدماجهم في آليات عمله ورؤيته وبرنامجه.

خامساً: على الأحزاب السياسية أن تولي اهتماماً خاصاً، بالعمل على تفعيل دورها وحضورها في الدوائر الانتخابية التي تسجل أدنى معدلات الإقبال على المشاركة في الانتخابات، بدءاً من الدوائر التي يقل فيها معدل الاقتراع عن 10 بالمئة، تلكم ليست مسؤولية الحكومة، بل هي مسؤولية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني كذلك، وكل بطريقته وأدواته.

سادساً: على الأحزاب التي تكرر عجزها عن تقديم مرشحين لخوض الانتخابات العامة مرتين في أقل من عامين، أن تعيد النظر في مبرر وجودها، وأن تنظر بجدية لتحدي تكيفها مع متطلبات قانون الأحزاب الجديد، وأن تسعى من دون إبطاء، وبروحية إيجابية، للاندماج مع أحزاب أخرى، وتشكيل ائتلافات حزبية أوسع، أو حل نفسها والالتحاق بالأحزاب القائمة الأقرب إليها، رؤيةً وبرنامجاً، فما معنى وجود الحزب السياسي، إن لم تكن المشاركة في الانتخابات والوصول إلى مواقع السلطة، محلية كانت أم وطنية.

سابعاً: على الأحزاب السياسية إيلاء أهمية أكبر، بتوسيع عضويتها من الشباب والنساء، وتمكين من هم لديها منهم، والسهر على إيصالهم إلى المواقع القيادية في الحزب، وتبني آليات وترتيبات خاصة، لضمان ذلك، حتى لو تطلب الأمر اعتماد نظام "المقاعد المخصصة – الكوتا" للنساء والشباب في الهيئات القيادية للحزب.

- توصيات للمجتمع المدني

أولاً: تقع على عاتق المجتمع المدني مسؤوليات خاصة، لجهة نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية، والإقبال على الاقتراع في الانتخابات العامة، وتنظيم المجتمع بصفة عامة، فالمجتمع المنظم هو المجتمع القادر على التحديث والتطوير والتغيير، ومن دون أطر تنظيمية أفقية تجمع المواطنين والمواطنات على قضايا وأهداف مشتركة، سيظل مجتمعنا خاضعاً للأطر والهياكل العامودية، القائمة على الروابط القرابية من عائلية وحمائلية وعشائرية

ثانياً: على مؤسسات المجتمع المدني، أن ترسم لنفسها خرائط طرق لتعزيز المشاركة في الانتخابات، محلية كانت أم برلمانية، وأن تبدأ كما اقترحنا على الأحزاب السياسية، من الدوائر التي سجلت أقل مستويات المشاركة والإقبال على الاقتراع.

ثالثا: لمؤسسات المجتمع دور تؤديه في مساعدة المرشحين، بمن فيهم الحزبيين، على إدارة أنجح الحملات الانتخابية، بالاعتماد على معرفتها بأفضل الخبرات والتجارب العربية والعالمية، وخصوصاً للمرشحين من النساء والشباب، وألا يُستثنى من ذلك مرشحو الأحزاب ومرشحاتها.

رابعاً: لمؤسسات المجتمع المدني درو تلعبه في تمكين وتأهيل الفائزين في الانتخابات العامة، المحلية منها على وجه الخصوص، بالنظر للفجوة القائمة ما بين المؤهلات التي يتمتع بها كثيرون منهم، والمهمات المطلوب منهم إنجازها خلال سنوات توليهم لمهام مواقعهم الجديدة، على أن تكون برامج التأهيل والتمكين من النوع الجدي والإبداعي، وليس من باب الاستعراض أو رفع تقارير بحصيلة الإنجاز

خامساً: على مؤسسات المجتمع المدني، وكل في مجال اختصاصه، أن تواكب أي جهد حكومي لترجمة توصيات "اللجنة الملكية لتحديث المنظمة السياسية" في مجال تطوير الإدارة المحلية، وتحديدا لجهة اقتراح السياسات والتعديلات المتوجب إدخالها على التشريعات ذات الصلة، وفي حال تلكؤ الحكومات عن القيام بمهمتها هذه، فإن من واجب مؤسسات المجتمع المدني، بحكم وظيفتها وتفويضها، أن تضغط باتجاه حث الحكومة ومجلس الأمة، على القيام بهذه المهمة.

DRAFT